تحرك عاجل

تعذيب حسين جواد وإجباره على " الاعتراف"

في 21 فبراير/ شباط، مثل حسين جواد أمام النيابة العامة بعد قضائه ستة أيام في الحجز بإدارة التحقيقات الجنائية حيث قال إنه تعرض خلالها للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. كما أجبر على "الاعتراف" بتهم أنكر فيما بعد أنه ارتكبها.

وقد مثل حسين جواد أمام النيابة العامة في 21 فبراير/ شباط للتحقيق معه، بعد أن قضى ستة أيام في إدارة التحقيقات الجنائية. وبموجب مرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2013 بشأن تنظيم جمع المال للأغراض العامة، وجهت إليه الاتهامات التالية: " جمع الأموال للجماعات الإرهابية" و "دعم وتمويل الجماعات الإرهابية" و"جمع المال دون ترخيص". وقد قال حسين جواد إنه "اعترف" بجميع التهم أمام النيابة العامة وتم نقله إلى سجن الحوض الجاف، شمال شرق العاصمة، المنامة. ويواجه عقوبة قد تصل الى السجن مدى الحياة**.**
وقد استطاع مهاتفة زوجته في اليوم التالي، وأخبرها أنه خلال الاستجواب في إدارة البحث الجنائي، تعرض للصفع والركل في جميع أجزاء جسده، ووضع في زنزانة ضيقة باردة جدا، ومنع من الذهاب إلى المرحاض وحرم من النوم. كما تعرض أيضا للاعتداء الجنسي بينما كان معصوب العينين. وقد أمر بحفظ "اعترافه" عن ظهر قلب، وهدد بمزيد من التعذيب إذا قام بتغييره**.**

وفي 23 فبراير/ شباط اقتيد حسين جواد الى النيابة العامة مرة أخرى: وقال إنه تعرض للتعذيب، ونفى كل التهم الموجهة إليه وقال إنه أجبر على "الاعتراف". وأمرت النيابة العامة بفحصه طبياً وتقييمه نفسياً. وكان حسين جواد قد اعتقل في 16 فبراير/ شباط وتم تقديمه إلى النيابة العامة بعد ذلك بيومين، واستجوب حول تهم " التجمع غير القانوني" و " القيام بأعمال الشغب" و " وإلقاء قنابل المولوتوف". ونفى كل التهم الموجهة إليه وأمرت النيابة العامة بالإفراج عنه. وقال ايضا انه قد تعرض للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. بدلا من أن يطلق سراحه، ثم تم نقله إلى إدارة البحث الجنائي حيث قال إنه تعرض لمزيد من التعذيب**.**

يرجى الكتابة فورا باللغة الإنجليزية أو العربية أو لغتكم الأصلية :

- لمطالبة السلطات البحرينية بأن تأمر بإجراء تحقيق سريع ومستقل وشامل في مزاعم تعذيب حسين جواد، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة ونشر النتائج؛
- لحثها على ضمان عدم تعرضه لمزيد من التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة أو الانتقام نتيجة لذلك؛
- لمطالبتها بالإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط إذا كان قد اعتقل لمجرد عمله في مجال حقوق الإنسان**.**

يرجى **إرسال المناشدات قبل 7 أبريل/ نيسان 2015 إلى**:

الملك
الشيخ حمد بن عيسى الخليفة

ديوان جلالة الملك
ص. ب. 555
قصر الرفاع، المنامة، البحرين
فاكس: 4587 1766 973+ (كرر المحاولة)
صيغة المخاطبة: صاحب الجلالة

وزير الداخلية
الشيخ راشد بن عبدالله الخليفة
وزارة الداخلية
ص. ب. 13، المنامة، البحرين
فاكس: 2661 1723 973+
تويتر: @moi_Bahrain
صيغة المخاطبة: معالي الوزير

كما ترسل نسخ إلى:
وزير العدل والشؤون الإسلامية
الشيخ خالد بن علي بن عبد الله الخليفة
وزارة العدل والشؤون الإسلامية
ص. ب. 450، المنامة، البحرين
فاكس:1284 1753 973+
البريد الالكتروني minister@justice.gov.bh
تويتر: @Khaled_Bin_Ali
صيغة المخاطبة: معالي الوزير

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الديبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الالكتروني عنوان البريد الالكتروني
صيغة المخاطبة
نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.

هذا هو التحديث الأول من التحرك العاجل **UA 34/15.** لمزيد من المعلومات، انظر:
www.amnesty.org/en/documents/MDE11/0009/2015/en

تحرك عاجل

تعذيب حسين جواد وإجباره على " الاعتراف"

معلومات إضافية

حوالي الساعة الواحدة والنصف من صباح 16 فبراير/ شباط قام رجال شرطة ملثمون بملابس مدنية بالقبض على حسين جواد، رئيس المنظمة الأوروبية البحرينية لحقوق الإنسان. وفتشوا منزله ثم اقتادوه إلى إدارة البحث الجنائي. ولم يخبروه بأسباب القبض عليه. وبعد نحو 10 ساعات من اعتقاله، اتصل هاتفيا بزوجته وقال إنه على ما يرام. فسألته ما إذا كانت الشرطة قد أصابته بأذى فأجاب "نعم"، وقطع الخط.

وكان قد اعتقل من قبل، بعد إلقائه كلمة خلال مسيرة احتجاجية في 2013. ووجهت إليه تهمة " انتقاد المؤسسات الحكومية" و " إهانة علم البلاد وشعارها " و " محاولة عرقلة الأمن العام" و " التجمع غير القانوني". وهو يحاكم على تلك التهم ومن المقرر عقد الجلسة المقبلة في 25 فبراير/ شباط.

مزيد من المعلومات عن تحرك عاجل 15/34 رقم الوثيقة: MDE 11/1006/2015 تاريخ الاصدار: 24 فبراير/ شباط 2015